

EXTRACTED OIL & DERIVATIVES Co.

iso 9001

Head Office : 35 Suez Canal Ave., Moharam Bek, Alex

Tel.: 002 03 3817928 - 3816328

002 03 3818093 - 3817259

Fax : 002 03 38 13199

Marketing Sector : Tel.: 3816954 - 3818093

www.extractedoils.com



شركة الزيوت المسنحطة ومنتجاتها

الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١

المركز الرئيسى : ٢٥ ش قنال السويس - محرم بك

تلفون : ٣٨١٧٩٢٨ - ٣٨١٦٤٢٨ - ٠٢ / ٣٨١٦٤٢٨

٠٣ / ٣٨١٨٠٩٣ - ٣٨١٧٢٥٩

فاكس : ٠٣ / ٣٨١٣١٩٩

قطاع التسويق : ٣٨١٦٩٥٤ - ٣٨١٨٠٩٣

ص.ب : محرم بك

السادة / البورصة المصرية

قطاع الاصحاح - الاسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،

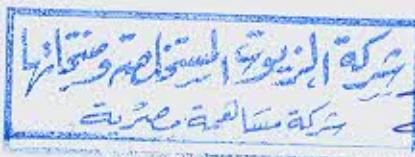
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقريرى السادة مراقبى حسابات

الشركة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/٢٠١٩ .

وتفضلا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

محاسب / سمير عبد العظيم البنا



[Large handwritten signature]

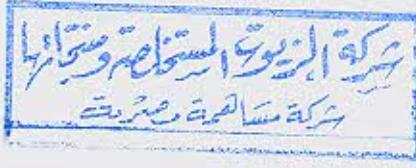
الفروع التجارية : -

فرع القاهرة : ٧ شارع عزت باشا - المطرية

٠٢ / ٢٢٥٠٥٤٦٤

فرع السادات : خلف نادى النجوم

فرع السادات : خلف نادى النجوم

الرد	الملاحظة
<p>ان المساحة المتنازع على ملكيتها مع محافظة الإسكندرية و البالغة نحو ٤٣ ألف متر مربع عبارة عن ثلاثة قطع مستأجرة من جهاز حماية أملاك الدولة بالمحافظة وبيانها كالتى :</p> <p>المساحة الأولى ٤٢,٣٤٠ م٢ بموجب العقد المشهر رقم ١٩٧٠ /٤٠٨٤ .</p> <p>المساحة الثانية ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ بموجب العقد المشهر رقم ١٩٧٠ /٤٠٨٧ .</p> <p>المساحة الثالثة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ بموجب محضر تسليم موئرخ ١٩٦٩/٦/١١ .</p>	<p>- وجود نزاع قضائي مع محافظة الإسكندرية على ملكية ارض بمساحة نحو ٤٣ ألف متر مربع مثبته بفاتورة الشركة بنحو ٨٩ ألف جنيه بمصنع محرب و هي مؤجرة من محافظة الإسكندرية التي تطالب بمقابل انتفاع عنها بنحو ٢٥١,٦٠ مليون جنيه حتى عام ٢٠١٩ ولم تقم الشركة بتكون اية مخصصات لمقابلة تلك المطالبات .</p>
<p>وقد تحصلت الشركة على حكم نهائي رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ في استئناف على لصحة ونفذ العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية لمساحة ٦٠٤,٢٣٤ م٢ وثبوت ملكية الشركة لتلك المساحة .</p> <p>وقامت الشركة باقامة دعوى لصحة ونفذ عقد البيع رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري لمساحة ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ وكذا صحة وتنفيذ لمساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ وأن الشركة قد قامت بسداد ثمن الثلاث قطع سالف الذكر بموجب انذارات لجهاز حماية أملاك الدولة وقامت الشركة بالتقديم لمصلحة الشهير العقاري و المساحة بالطلبات ارقام ٥٨ و ٥٩ لسنة ٢٠١٩ لنقل ملكية ارض مصنع محرب بك وذلك بناء على الدعوى المقامة من الشركة ضد جهاز حماية أملاك الدولة ومحافظة الإسكندرية . - وتم تحويل تلك الطلبات من الشهر العقاري مكتب التوثيق الى الادارة العامة للمساحة لعمل كشف تحديد مساحة لجميع قطع ارض المصنع وبالفعل تم رفع كامل المسطح لارض المصنع بمعرفة مهندس / مديرية المساحة بالاسكندرية لعمل كشف تحديد مساحي لفصل كل قطعة على حدة وتم عمل موقع ارشادي من هيئة المساحة وحالياً جاري عرض الطلبات على الحي لخط التنظيم وبعدها يتم الانتهاء من كشف التحديد وانهاء العريضة وتقدمها في الدعاوى المقامة من الشركة لصحة وتنفيذ البيع .</p>	<p>- ولم تفصح الشركة عن الحكم الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ في الدعويين رقمي ٥٦٠٣ لسنة ٥٨٢٢ ، ٢٠٠٧ لسنة ٢٠١٠ مدني كلی الاسكندرية بسقوط حق محافظة الإسكندرية في مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الاجارية الناشئة عن عقد الايجار المسجلين رقمي ٤٠٨٤ ، ٤٠٨٧ ، ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى حتى الفترة السابقة عن ٢٠٠٢/٢/١٩ ورفض طلبات الشركة بتحرير عقد بيع عن مساحة نحو ٢٢,٨٦٥ متر من المساحة المذكورة .</p>
<p>فيما يخص مطالبة محافظة الإسكندرية عن مقابل انتفاع أراضي بمصنع محرب بك فان الخلاف بين الشركة والمحافظة على ٣ قطع اراضي قامت الشركة بسداد قيمتها وهناك دعوى قضائية ضد المحافظة انتهت أحدهما لصالح الشركة خاصة بالقطعة الاولى بمساحة ٦٠٤,٢٣٤ م٢ وذلك بالحكم النهائي الصادر برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ في استئناف على بصحة وتنفيذ العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية .</p>	
<p>وتم رفع دعوى أمام القضاء المدني للقضاء بصحة وتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى عليه بالزام المحافظة بتحرير عقد بيع نهائي للأرض .</p> <p>اما القطعتين الثانية و الثالثة تم اقامه دعوى بالزام المحافظة بصحة وتنفيذ الوعد بالبيع أسوة بالحكم الخاص بالقطعة الأولى ولا زالت موجلة لشهر الصحفة .</p> <p>اما فيما يتعلق بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ الخاص بالدعويين رقمي ٥٦٠٣ لسنة ٥٨٢٢ ، ٢٠٠٧ لسنة ٢٠١٠ مدني كلی اسكندرية فقد حكمت المحكمة بسقوط حق</p>	

الرد على تقرير السادة مراقبى الحسابات - الجهاز المركزى للمحاسبات على الفحص المحدود للقائم المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

المدعى عليه الأول (محافظة الإسكندرية) فى مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقد الإيجار المسجلين أرقام ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفترة السابقة على ٩/٢/٢٠٠٢ .
ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

أولاً :

بالنسبة للحكم برفض طلب : الإلزام بتحرير عقد بيع بشروط المسانع :

أخطأ الحكم فى رفض هذا الطلب - حيث أورد فى حيثياته أن الشركة تاريخ عقد الإيجار عام (١٩٦٠ و ١٩٦٦) - و إن الشركة تقدمت بطلبات الشراء عام فى ١٩٧٤/٦/٤ - في حين أن الثابت أن العقود السابق ذكرها - صادرة عن محافظة الإسكندرية فى ١١/٢٥ ١٩٧٠ و تم توقيعها من المحافظة فى ٤/٧/١٩٧٠ و توقيعها من الشركة ١٩٧٠/٨/١٢ .

- وعليه تكون الشركة قد التزمت بتقديم الطلبات فى المواعيد ويكون الحكم قد أخطأ فى ذلك - وهو ما سيكون سبب من أسباب الاستئناف - الجارى إعداده و الدليل صدور حكم لصالح الشركة فى هذا الخصوص .

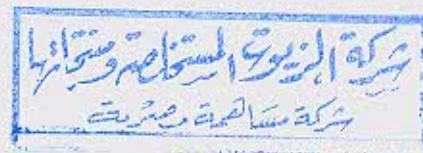
ثانياً :

- جارى إستكمال إجراءات كشف التحديد وخطوط التنظيم بالتنسيق مع جهة المحافظة و المساحة و الرى .

- القضاء بسقوط حق المدعى عليه الأول (محافظة الإسكندرية) فى مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقد الإيجار - ينال من مبلغ ٤١١٢١٣٦٠ جنيهها - مطالبات حتى ٢٠٠٧ ويتطرق لمطالبات أخرى تم عرضها فى ذات الدعوى حتى عام ٢٠١٣ يقترب قيمتها من ٩٣ مليون جنيهها - تغافل عنها الحكم - و ستكون سبب للاستئناف .

- أعتمد الحكم العلاقة كإيجار وقيمة إيجارية - وليس مقابل حق انتفاع - ولا زالت مواعيد الاستئناف ممتدة تنتهي فى ٢٠٢٠/٣/٨ و انه سوف يتم الأستئناف على الحكم المفى الدعوتين المذكورتين .

وسوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية الازمة وسيتم اخطار الجهاز عند تمامها .



الجهاز

الرد على تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على الفحص المحدود للقواعد المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

<p>بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م² فهي عبارة عن الآتي :-</p> <p>م² ٢١٤٠٠ تقريباً بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد وزير الصناعة موزع ١٩٨٨/٦/٩ وسيتم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري و المساحة لشهر قرار التأمين بعد الحصول على قرار التقسيم للشركة الحديثة للأغذية و جاري استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث المؤجرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأمين.</p> <p>وقد قامت الشركة بتقديم خطاب للسيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الصادر تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطلب فيه بتحويل الطلب رقم ٧٣ ، لسنة ٢٠١٨ محرم بك إلى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٤ ، ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠. وكذلك محضر التسليم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار التأمين بالقانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>كذلك قامت الشركة بالتقدم لمصلحة الشهر العقاري و المساحة بالطلبات أرقام ٥٨ و ٥٩ لسنة ٢٠١٩ لنقل ملكية أرض مصنع محرم بك وتم تحويل الطلبات من الشهر العقاري إلى مصلحة المساحة لعمل كشف تحديد مساحي لجميع قطع أرض المصنع و بالفعل تم رفع كامل المسطح لأرض المصنع بمعرفة مديرية المساحة لعمل كشف تحديد مساحي لفصل كل قطعة على حدة .</p> <p>وتم عمل موقع أرشادي من هيئة المساحة وحالياً جاري عرض الطلبات على خط التنظمي بالحي وبعدها يتم الانتهاء من كشف التحديد وأشهر العريضة .</p> <p>وجاري متابعة الأمر بمعرفة الشئون القانونية وسوف يتم اخطار الجهاز عند الانتهاء .</p>	<p>- كما لم تنته الشركة من إثبات ونقل ملكية وتسجيل أراضي بمصنع محرم بك بمساحة ١٤٠٠ م² ألت للشركة بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية في ١٩٨٨/٦/٩ وكذا مساحة نحو ١٧ ألف متر مربع ألت للشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات و المنشآت وتبين وجود تعديات على مساحة ١٦٦٠ متر مربع بمدينة قويسنا .</p> <p>يعتبر اتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات ونقل ملكية وتسجيل أراضي الشركة وتكون المخصصات اللازمة .</p>
---	---



الجهاز

اما بالنسبة للأصول التي الت للشركة مقابل مدینونية العميل / احمد عبد الحميد الفلاح . فقد تم بيع الأرض بقويسنا أما مباني مدينة السادات فقد تم عرضها للبيع بالزاد العلنى بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٩ ونظراً لعدم الوصول للسعر المناسب فقد تم رفض البيع . أما فيما يخص أرض الباجور بمساحة ١٦٦٠ م٢ بمدينة قويسنا .

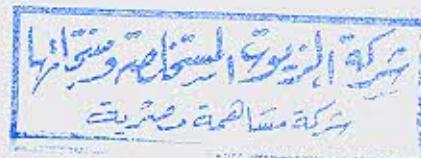
وتبين وجود تعديات على مساحة ١٦٦٠ متر مربع بمدينة قويسنا . يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لإثبات ونقل ملكية وتسجيل اراضي الشركة وتكون المخصصات اللازمة .

فقد قامت الشركة بتحرير المحضر رقم ٨٢٥٣ لسنة ٢٠١٨ لإزالة التعديات بقسم شرطة قويسنا والذى جاء به شكوى الشركة من تعرض بعض الاهالى المقيمين بالمبانى المقامة على قطعة الأرض المشار إليها ومنهم مندوب هيئة المساحة و الذى كان برفقة المستشار القانونى للشركة من القيام بمعاينة الأرض .

وأصدرت النيابة العامة قرار الى قسم شرطة قويسنا باجراء التحريات و العرض بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥ . وتم رد المحضر للنيابة مرة أخرى بعدم التوصل الى أي اجراءات من جانب قسم الشرطة وتم حفظ المحضر وقد قامت الشركة بالتلظلمن من قرار الحفظ الى المحامي العام و الذى قام بردہ الى رئيس نيابة شبين الكوم و الذى قام بالتأشير على المحضر بتاريخ ٢٠١٨/١١/٥ باجراء تحريات فعلية ونهاية وسؤال المشكو في حقهم .

وقد تم حفظ المحضر للمرة الثانية بعد عمل التحريات - وتم سرقة التحريات من نيابة قويسنا وهناك تحقيق ادارى يجرى مع المسؤولين بالنيابة وتم التظللم من هذا القرار الى المحامي العام الأول و الذى أصدر قراره بالارفاق بعد اتخاذ اللازم وتم التظللم من هذا القرار أمام السيد / النائب العام بالقاهرة وتم تقديم مذكرة للسيد / محافظ المنوفية قيدت برقم ١٣١٥٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ ببيان الواقعه و لتمكن الشركة من الأرض بناء على توجيهات السيد معالى / رئيس الجمهورية بإزالة التعديات على أملاك الدولة حيث أن الشركة تتبع الشركة القابضة للصناعات الغذائية .

وأيضاً تم الكتابة للشركة القابضة في هذا الشأن لمخاطبة السيد معالى / وزير التموين لمخاطبة السيد / محافظ المنوفية و السيد / النائب العام . ومرفق صورة منها (مرفق ١) .



الصورة

الرد على تقرير المسادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على الشخص المحدود للقواعد المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

٢٠٠٨/٣٨٧١
هذه الوحدة مقام عنها الدعوى القضائية رقم
م.ك اسكندرية وقد تم احالتها للخبير وكان آخرها بالجلسة
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعاينة على الطبيعة بتاريخ
٤/٥/٢٠١٨، وقد اجلت لجلسة ٢٠١٩/٣/١٣ للإطلاع
على تقرير الخبير والإعلان.

وبالفعل تم الإطلاع على تقرير الخبير وتقدمت الشركة بطلب
إضافي بلزم الشركة المدعى عليها بأن تؤدي مبلغ وقدره
خمسة ملايين جنيهًا تعويضاً مادياً جابراً عن الأضرار المادية
والأدبية التي لحقت بالشركة وما فاتها من كسب وما لحق بها من
خسارة والفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم نهائياً حتى
تمام التنفيذ مع الإلزام بالمصاريف ومقابل الأتعاب.

هذا وتم اعلن الشركة المدعى عليها (الغرابلي) بالطلبات
الجديدة – (الطلب الإضافي العارض) لجلسة ٢٠١٩/٦/١٩
والدعوى محدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/٢/٢٦ للحكم.
وسينتم اخطار الجهاز بما تم في هذا الشأن.

٢٠٠٨/٣٨٧١
تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٣,٢٦١ مليون جنيه قيمة
مشروعات مرحلة منذ سنوات ولم يتم الانتهاء منها مما حال دون استفادة
الشركة منها حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ منها نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه قيمة
مشروع وحدة السليمات بمصنع المستخلص تبين عدم استلامها لوجود
عيوب في التصنيع والموضوع محل نزاع قضائي بالدعوى رقم
٠٢٠٠٨/٣٨٧١

يعنى اتخاذ الاجراءات اللازمة للاستفادة من الأموال العاطلة وتقدير قيمة
الاضمحلال لتلك المشروعات لعدم الاستخدام ومراعاة اثر ذلك على نتائج
الاعمال.



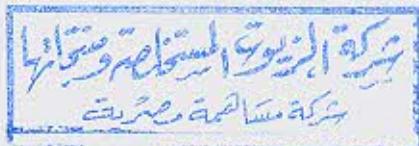
الرد على تقرير السادة مراقبى الحسابات - الجهاز المركبى للمحاسبات على الفحص المحدود للقواعد المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

تضمن المخزون في ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ١١,١٠٤ مليون جنيه قيمة أصناف راكرة وبطينة الحركة طبقاً لحصر الشركة التي قدرت الانخفاض في قيمتها بنحو ٧,٦٨٠ مليون جنيه دون تقديم دراسة فنية لبيان مدى امكانية استخدام تلك الأصناف والاستفادة منها . يتعين اتخاذ ما يلزم و التصرف الاقتصادي في المخزون الراكرد .

تم دراسة الأصناف الراكرة وبطينة الحركة والتالفة المتواجدة بارصدة المخازن في ٢٠١٩/٩/٣٠ كالتالى :

- خامات مساعدة منظفات تم تخفيضها من قبل بنسبة ٧٥٪ وتم استكمال التخفيض الى نسبة ١٠٠٪ حيث ان هناك بعض الأصناف التي كانت تستخدم بقسم السلفنة والمتوارد منذ فترة طويلة مثل المادة الماصة للرطوبة وخامس اكسيد الفانديوم والسيلىكا جل واصبحت منتهية الصلاحية وباقى الأصناف وهى كوكونت مونو ايثانول أميد وديكروبيست فى منتهية الصلاحية ايضا وقد تم اخذ عينات منها وتحليلها وعمل امتداد لفترة الصلاحية لاستخدامها مرة اخرى فى التشغيل ان امكن وبنسب طبقاً لكافتها ونسبة المادة الفعالة بها .
- بالنسبة لخامات المساعدة بمصنع محرم بك تم تخفيضها بنسبة ٧٥٪ من قبل ونظراً لطول فترة تخزينها وعدم استخدامها فى التشغيل واصبحت منتهية الصلاحية فقد تم عمل استكمال لها للتخفيض بنسبة ١٠٠٪ .
- بالنسبة لخامات الرئيسية للمنظفات تم تخفيض البعض منها بنسبة ٧٥٪ من قبل حيث انها اصبحت لا تصلح للتشغيل فقد تم استكمال التخفيض بنسبة ١٠٠٪ علاوة على اضافة اصناف اخرى مثل كبريتات الصوديوم والتى بها شوانب فقد تم ادراجها وتخفيضها بنسبة ١٠٠٪ .
- بالنسبة لمخازن قطع الغيار تم عمل تخفيض للراكرد منها بنسبة ٥٪ بدمنهور وراغب ومحرم بك و٢٥٪ منها للمستخلصة والجراج وهي نسبة كافية ومناسبة .

بالنسبة لمخازن العبوات فقد تم عمل تخفيض للراكرد والبطن منها والتالفة بنسبة ٧٥٪ من قيمتها وجارى عمل دراسة فنية اخرى لتحديد التالفة منها واستكمال تخفيضها الى نسبة ١٠٠٪ .



الرد على تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على الفحص المحدود للقواعد المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

<p>سيتم مراعاة ذلك في مركز مالي ٢٠٢٠/٣/٣١ .</p>	<p>تضمن مخزون الانتاج غير التام في ٢٠١٩/١٢/٣١ ٢٠١٩/١٢/٣١ اصناف تم تقييمها بالتكلفة بقيمة تزيد عن صافي القيمة البيعية حسب مراحل انتاجها بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرى رقم (٢) "المخزون" من معايير المحاسبة المصرية - مما ادى الى تقييم المخزون من الانتاج غير التام بالزيادة بنحو ٦٩٨ ألف جنيه .</p> <p>يتبع اجراء التصويب</p>
<p>تم جرد الزيوت الخام بمخازن قطاع محرم بك صباح يوم ٢٠١٩/١١/٢ وتبيّن وجود عجز بكمية ٤٨,٦٦٣ طن خام زيت صويا وعباد وتم اعادة الجرد في صباح ٢٠١٩/١١/٤ وكان العجز ٤٨,٨٦٢ طن وتم تحويل الموضوع للتحقيق .</p> <p>وفي صباح يوم ٢٠١٩/١٢/١ تم جرد الزيوت الخام بمخازن محرم بك وتبيّن وجود زيادة قدرها ٤٨,٧٢١ طن وفي يوم ٢٠٢٠/٢/١ وعند جرد الزيوت الخام بالمخزن تبيّن وجود زيادة قدرها ١,٣٤٧ طن أى أن هناك زيادة اجمالية بالزيت قدرها ١,٢٠٦ طن وهذه الزيادة و العجز ناتجة من اشتراك خطوط السحب بين المخازن والانتاج و حدوث تسربيات للزيوت بين الخطوط و تلافياً لحدوث ذلك يتم الان فصل عدد (٤) تנקات تخصص للانتاج للسحب منها على أن تكون خطوط السحب منها منفصلة عن المخزن تماماً كما يتم عمل لجنة جرد واحدة لجرد الزيوت بالمخازن وتحت التشغيل فى وقت واحد لمراعاة الدقة في جرد الحلول و التنكات .</p> <p>و الموضوع رهن التحقيقات بالقطاع القانوني بالشركة .</p> <p>وسوف يتم اخطار الجهاز بنتيجة التحقيق حال الانتهاء منه</p>	<p>تضمن حساب الأرصدة المدينة الأخرى في ٢٠١٩/١٢/٣١ ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ٤١ ألف جنيه قيمة عجز زيت بمصنع محرم بك حيث قامت الشركة باجراء مقاصلة بين عجز لكمية ٤٨,٩٠ طن زيت (عباد - صويا) طبقاً لجردها في ٢٠١٩/١٠/٣١ تبلغ قيمتها نحو ٧٧٧ ألف جنيه وبين زيادة لكمية ٤٨,٧٠ طن زيت (عباد - صويا) طبقاً لجردها في ٢٠١٩/١١/٣٠ تبلغ قيمتها نحو ٧٥٦ ألف جنيه ولم تقم الشركة بدراسة اسباب العجز و الزيادة او التحقيق بشأنهما .</p> <p>يتبع اتخاذ اللازم وبحث وتحقيق الامر .</p>



المحاسب

القطاع المالي

الرد على تقرير السادة مراقبى الحسابات - الجهاز المركزى للمحاسبات على الفحص المحدود لقوائم المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

ان قيام الشركة باظهار قيمة الانحرافات السالبة فى الخامات الرئيسية و المساعدة بمصانع الشركة المختلفة ضمن تكلفة الانتاج فى ٢٠١٩/١٢/٣١ لما قد يترتب عليه تحمل الشركة لضريبة دخل تقدر بنحو ٦٦٠ ألف جنيه دون وجه حق عند اعداد الاقرار الضريبي للعام المالى الحالى حيث جرى العرف بالاموريات و اللجان الداخلية و لجان الطعن الضريبي برد خسائر الغير عادلة للوعاء حال اظهار تلك الانحرافات خسائر غير عادلة بقائمة الدخل وذلك لعدم الاتساق بين معايير المحاسبة المصرية و احكام التشريع الضريبي

اما فيما يتعلق بمحاسبة المسؤولية فقد سبق و افصحت الشركة عن حالة العامة للشركة و مستقبل الاعمال فى ٢٠١٩/٦/٣٠ عن

الاتى :

في اطار حرص مجلس الادارة على تطوير الاداء و تطوير الأصول المملوكة للشركة و خطوط الانتاج بما يواكب التطورات الحديثة في صناعة الزيوت و نظراً لتقادم بعض خطوط الانتاج المستخدمة منذ أكثر من خمسة وعشرون عاماً راي مجلس الادارة ضرورة تحديث تلك الأصول و المعدات اللازمة للتشغيل للوصول بنسبيه الى المعدلات النمطية و تخفيض نسب الفقد الفعلية للحدث على جودة أعلى و تكلفة مناسبة تتناسب مقارنة باسعار البيع بالسوق .

وتم تقديم دراسة فنية لمجلس الادارة على النحو التالي :

١- تاهيل وحدة المذيب رقم ٣ بتكلفة تقديرية بنحو ٥,٩٢ مليون جنيه .

٢- تاهيل وحدة المنظفات بتكلفة تقديرية بنحو ٥,٥١٦ مليون جنيه .

٣- شراء غلاية جديدة كاملة بمشتملاتها بطاقة ٨ طن / ساعة لتشغيل المصنع بكامل طاقته .

- تاهيل وحدة التكرير (جبا) بقطاع مصانع دمنهور .

وصيانة عدد ٢ (اثنين) جهاز طرد مركبى و اضافة وحدات PLC للتشغيل الآلى لتقليل معدل الفاقد في الزيت و زيادة الطاقة الانتاجية للعوده للطاقة الأصلية مع تحسين الجودة بتكلفة ١٤٣٠٨٩,٧٠ يورو بالإضافة الى مبلغ ٢٩٣٠١ جنيه مشتريات بالجنيه المصري .

- تاهيل تناكلات سعة ١٥ طن (عدد ٣) موجودة بوحدة الدرجة القديمة بقطاع مصانع محرم بك بعمل مسالب لها و عمل التوصيلات الالازمه لتشغيلها كوحدة معاذه و غسيل للزيت بدلاً من الوحدة القديمة المتها .

التي تتسبب بمعدلات فقد أعلى من المعدل النمطي .

- بالنسبة لوحدة المنظفات بمحرم بك يتركز التاهيل بتركيب فلتر لمنع خروج العادم مما يوفر من ٣ - ٥ % نسبة فاقد وضبط الحرارة وبالتالي رطوبة البودرة داخل البرج .

ما يوفر حوالي ٣% فقد بالإضافة الى استيفاء الاشتراطات البنائية .

- تركيب أجهزة وزن الخامات ذات الكميات المحدودة بالتركيز كالسلفونوك و الصودا و السليكات .

- ضبط أى تسربات في خطوط شحن الخامات .

هذا وسيتم اجراء المعالجة المحاسبية طبقاً للمعيار (٢) وسيرى

أثر ذلك في المركز المالى في ٢٠٢٠/٣/٣١ .

كذلك سيتم تشكيل لجنة لدراسة معدلات الفقد في الخامات الرئيسية و المساعدة وسيتم اتخاذ اللازم في ضوء ما سوف

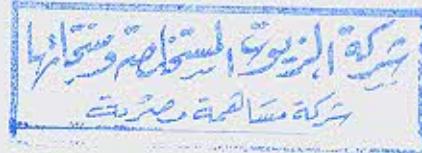
تسفر عنه اعمال تلك اللجنة وسوف يتم العرض على مجلس

الادارة .

تضمنت تكلفة الانتاج في ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ٢,٩٤٢ مليون جنيه قيمة فقد غير طبيعى لاصناف من الخامات الرئيسية و المساعدة بمصانع الشركة المختلفة دون التحقيق بشأنها وتحديد المتسبب ويقضى معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) "المخزون" من معايير المحاسبة المصرية بادراجها بحساب خسائر غير عادلة .

يتعين تحقيق الامر واتخاذ ما يلزم .

بـ



الرود على تقرير السادة مراقبى الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦ تفضل السيد / وزير التموين بمخاطبة السيد / وزير المالية للنظر في تحديد قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الشركة القابضة والشركات التابعة لها بعد خصم ما يخص الشركات التابعة والشقيقة منها كمشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها وكذا المشتريات من الموردين المحليين ولهم بطاقات ضريبية منعاً للازدواج الاقتصادي والضريبي للخضوع لهذا العبء أكثر من مرة وذلك لحين موافقة مجلس النواب على تعديل القانون فيما يخص أسس احتساب المساهمة التكافلية وإعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم ، وذلك في ضوء ما أحدثه الكتاب الدورى رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تطبيق حكم البند تاسعاً من المادة ٤٠ من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ من تغيير في طريقة حساب الإيرادات الخاضعة للمساهمة التكافلية لبعض الجهات - كشركات التأمين والفنادق .

وفي ضوء ما سيسفر عنه رد وزارة المالية على كتاب معالي وزير التموين في هذا الشأن سيتم الالتزام به وإجراء التصويب اللازم

تم الإفصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية ايضاح رقم (١٩) وتمت المعالجة المحاسبية طبقاً لما قامت به الشركة من إعادة توزيع للعمالة وطبقاً للطاقات المتاحة و المستقلة الخاصة بانتاج الصابون و المنظفات و الأعلاف وسوف يتم معالجة الأمر طبقاً لذلك في ٢٠٢٠/٣/٣١

تم تحديد قيمة المساهمة التكافلية المستحقة على إيرادات الشركة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ طبقاً للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بنحو ٢١٤ ألف جنيه بالخطأ حيث تم احتسابها على جملة الإيرادات حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بعد خصم قيمة مشتريات الشركة من الخامات بالمخالفة للقانون المشار اليه وتم تكوين مخصص مطالبات بنحو ١,٩٢ مليون جنيه لمقابلة ما تم خصمه وهو لا ينطبق عليه شروط تكوين المخصص طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات المحتملة" .

يتعين اجراء التصويب اللازم

تم إعادة توزيع تكلفة مراكز الانتاج و الخدمات الانتاجية لاقسام المنظفات و الصابون وتم تحويل نحو ١٦,٠٩٩ مليون جنيه من التكلفة المباشرة وغير المباشرة لتلك الاقسام للمصروفات الإدارية و العمومية عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١



المرجع

الرد على تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على الفحص المحدود للقواعد المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

<p>إن عدم تحقيق أهداف الانتاج و بالتالي المبيعات يرجع للآتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- انشاء محور محمودية وأقامه كوبرى عليه مواجه مباشرة الى مصنع راغب ادى الى اعاقة حركة دخول وخروج السيارات المحملة بالزيت . ٢- اعمال الحفر فى سقوط قطع من الحجارة بغرف الصرف وتسريبها الى مواسير الصرف مما ادى الى ضعف كفاءة الشبكة وعدم قدرة المصنع على الانتاج . ٣- حدوث اعطال متكررة بوحدات التكثير و الازالة بمصنع محرم بك نتيجة تهالك بعض الاجهزة و الطلبات وتم شراء طلبات و اجراء صيانة للأجهزة وجاري شراء طلبات اخرى لتوفير بدائل لتخفيض الأعطال . ٤- زيادة رأس المال . 	<p>بلغت الإيرادات المحققة عن مبيعات الشركة خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ٨٤٨ مليون جنيه بانخفاض نحو ٢١٧ مليون جنيه عن الفترة المقابلة من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٨ .</p> <p>بالاضافة الى عدم تحقيق اهداف الانتاج و البيع خلال فترة المركز المالي عن المعتمد بالموازنة حيث بلغت نسبة تحقيق المستهدف نحو ٦٩% .</p> <p>يتquin اتخاذ اللازم بشأن تعظيم ايرادات الشركة طبقاً لمخطط زيادة رأس المال بنحو ٤٢,٨٠ مليون جنيه الذي تم خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٨ .</p>
<p>سيتم التسوية فور ورود الأسعار النهائية للزيت الخام ٢٠١٩/١١/١٧ بتخفيض سعر المحاسبة عن صندوق الزيت واحد لتر ليصبح ١٩٨ جنيه اعتباراً من ٢٠١٩/١١/١ وتبين ارتفاع متوسط تكلفة انتاج الصندوق بمصانع الشركة المختلفة ليصل الى ٢٠٥,٥٠ جنيهها مما ادى الى تحمل الشركة خسائر مباشرة عن تسليمات الفترة من ٢٠١٩/١١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو ٨,١٣٦ مليون جنيه .</p>	

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب / سمير عبد العظيم عبد الحميد

محاسب / مصطفى عبد العزيز محمد



الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / خالد حافظ من الشخص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢١/١٢/٢٠١٩

ال رد	الملاحظة
<p>أن المساحة المتنازع على ملكيتها مع محافظة الإسكندرية و البالغة نحو ٤٣ ألف متر مربع عبارة عن ثلات قطع مستاجرة من جهاز حماية أملاك الدولة بالمحافظة وبيانها كالتالي :</p> <p>المساحة الأولى ٢٠٤٢,٣٤٠ م٢ بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ .</p> <p>المساحة الثانية ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ .</p> <p>المساحة الثالثة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ بموجب محضر تسليم مورخ ١٩٦٩/٦/١١ .</p> <p>وقد تحصلت الشركة على حكم نهائى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٧٠ في استئناف على لصحة ونفذ العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية لمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م٢ وثبوت ملكية الشركة لتلك المساحة .</p> <p>وقامت الشركة باقامة دعوى لصحة ونفذ عقد البيع رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري لمساحة ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ وكذا صحة ونفذ لمساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ وأن الشركة قد قامت بسداد ثمن الثلات قطع سالفه الذكر بموجب اذارات لجهاز حماية أملاك الدولة وقامت الشركة بالتقدم لمصلحة الشهر العقاري و المساحة بالطلبات ارقام ٥٨ و ٥٩ لسنة ٢٠١٩ لنقل ملكية ارض مصنع محرم بك وذلك بناء على الدعوى المقامة من الشركة ضد جهاز حماية أملاك الدولة ومحافظة الإسكندرية - وتم تحويل تلك الطلبات من الشهر العقاري مكتب التوثيق إلى الادارة العامة للمساحة لعمل كشف تحديد مساحة لجميع قطع ارض المصنع و بالفعل تم رفع كامل المسطح لأرض المصنع بمعرفة مهندس / مديرية المساحة بالاسكندرية لعمل كشف تحديد مساحي لفصل كل قطعة على حدة وتم عمل موقع ارشادي من هيئة المساحة وحاليا جارى عرض الطلبات على الحى لخط التنظيم وبعدها يتم الانتهاء من كشف التحديد وانهاء العريضة وتقديمها فى الدعاوى المقامة من الشركة لصحة وتنفيذ البيع .</p> <p>فيما يخص مطالبة محافظة الإسكندرية عن مقابل انتفاع أراضى بمصنع محرم بك فإن الخلاف بين الشركة والمحافظة على ٣ قطع أراضى قامته الشركة بسداد قيمتها وهناك دعوى قضائية ضد المحافظة أنتهت أحدهما لصالح الشركة خاصة بالقطعة الأولى بمساحة ٦٠٤٢,٣٤٠ م٢ وذلك بالحكم النهائي الصادر برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ في استئناف على بصحة وتنفيذ العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية .</p> <p>وتم رفع دعوى أمام القضاء المدنى للقضاء بصحة وتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى علىه بالزام المحافظة بتحرير عقد بيع نهائى للأرض .</p> <p>اما القطعتين الثانية و الثالثة تم اقامة دعوى بالزام المحافظة بصحة وتنفيذ الوعد بالبيع أسوة بالحكم الخاص بالقطعة الأولى ولا تزال موجلة لشهر الصحفة .</p> <p>اما فيما يتعلق بالحكم الصادر في الدعويين رقمي ٥٦٠٣ لسنة ٥٨٢٢ ، ٢٠٠٧ لسنة ٢٠١٠ مدنى كلى اسكندرية فقد</p>	<p>لم تقم الإلادة بتكون المخصصات الكافية لمقابلة المطالبات الواردة من محافظة الإسكندرية بشأن الأراضى المقام عليها المصنوع بمساحة ٤٣ ألف متر مربع و التي لم يتم حسم النزاع بشأنها وقد بلغت المطالبات مبلغ ٢٥١,٦٠ مليون جنيه مقابل حق انتفاع لتلك المساحة حتى عام ٢٠١٩ وقد ظهرت قيمة الأرض فى الأصول الثابتة - بند الأراضى بمبلغ ٨٩ ألف جنيه وما زالت اجراءات التسجيل معلقة - وبتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٠ صدر الحكم فى الدعويين رقمي ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ و ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ مدنى كلى شرق الإسكندرية بسقوط حق محافظة الإسكندرية فى مطالبة الشركة بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين رقمى ٤٠٨٤ ، ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفترة السابقة ٢٠٢٠/٢/١٩ - يتبعين على الشركة البدء فى اتخاذ الإجراءات التنفيذية للغاء المطالبات الخاصة بالدعويين رقمي ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ و ٥٨٢٢ .</p>



الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / خالد حافظ عن الشخص المحدود للقوانين المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

حكمت المحكمة بسقوط حق المدعى عليه الأول (محافظة الاسكندرية) في مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقد الإيجار المسجلين أرقام ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٢/١٩

ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .
أولاً :

بالنسبة للحكم برفض طلب : الإلزام بتحرير عقد بيع بشروط المصانع :

أخطأ الحكم في رفض هذا الطلب - حيث أورد في حيثياته أن الشركة تاريخ عقد الإيجار عام (١٩٦٠ و ١٩٦٦) - وإن الشركة تقدمت بطلبات الشراء عام في ٤/٦/١٩٧٤ .
- في حين أن الثابت أن العقود السابق ذكرها - صادرة عن محافظة الإسكندرية في ١٩٧٠/١١/٢٥ وتم توقيعها من المحافظة في ١٩٧٠/٧/٤ وتوقيعها من الشركة ١٩٧٠/٨/١٢ .

- وعليه تكون الشركة قد التزمت بتقديم الطلبات في المواعيد ويكون الحكم قد أخطأ في ذلك - وهو ما سيكون سبب من أسباب الاستئناف - الجارى إعداده و الدليل صدور حكم لصالح الشركة في هذا الخصوص .

ثانياً :

- جارى استكمال إجراءات كشف التحديد وخطوط التنظيم بالتنسيق مع جهة المحافظة و المساحة و الرى .

- القضاء بسقوط حق المدعى عليه الأول (محافظة الإسكندرية) في مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقد الإيجار - ينال من مبلغ ٤١١٢١٣٦٠ جنيهها - مطالبات حتى ٢٠٠٧ ويتطرق لمطالبات أخرى تم عرضها في ذات الدعوى حتى عام ٢٠١٣ يقترب قيمتها من ٩٣ مليون جنيهها - تغافل عنها الحكم - و ستكون سبب للاستئناف .

- اعتمد الحكم العلاقة كإيجار وقيمة إيجارية - وليس مقابل حق انتفاع - ولا زالت مواعيد الاستئناف ممددة تنتهي في ٢٠٢٠/٣/٨



المرجع

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / خالد حافظ عن الفحص المحدود للقوانين المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م² فهي عبارة عن الآتي :-

١٤٠٠ م² تقريباً بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مورخ ١٩٨٨/٦/٩ وسيتم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري و المساحة لأشهر قرار التأمين بعد الحصول على قرار التقليم للشركة الحديثة للا glycine و جاري استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث المؤجرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأمين .

وقد قامت الشركة بتقديم خطاب للسيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الصادر تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطالب فيه بتحويل الطلب رقم ٧٣ ، ٧٤ لسنة ٢٠١٨ محرم بك إلى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ . وكذلك محضر التسلیم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار التأمين بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .

ذلك قامت الشركة بالتقدم لمصلحة الشهر العقاري و المساحة بالطلبات أرقام ٥٨ و ٥٩ لسنة ٢٠١٩ لنقل ملكية أرض مصنع محرم بك وتم تحويل الطلبات من الشهر العقاري إلى مصلحة المساحة لعمل كشف تحديد مساحي لجميع قطع أرض المصنع و بالفعل تم رفع كامل المسطح لأرض المصنع بمعرفة مديرية المساحة لعمل كشف تحديد مساحي لفصل كل قطعة على حدة .

وتم عمل موقع أرشادى من هيئة المساحة وحالياً جارى عرض الطلبات على خط التنظيم بالحي وبعدها يتم الانتهاء من كشف التحديد وأشهر العريضة .

لم تنته الإدارية من تسجيل ونقل ملكية بعض قطع الأرض المملوكة لها و التي تبلغ مساحتها ١٤٠٠ ، ١٧ ، ١٧٠ ألف متر مربع على التوالى .



الخط

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / خالد حافظ من الشخص المحدود للقائم المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

فقد قامت الشركة بتحرير المحضر رقم ٨٢٥٣ لسنة ٢٠١٨ لإزالة التعديات بقسم شرطة قويتنا و الذى جاء به شكوى الشركة من تعرض بعض الاهالى العاملين بالمبانى المقامة على قطعة الأرض المشار إليها ومنعهم مندوب هيئة المساحة و الذى كان برفقة المستشار القانونى للشركة من القيام بمعاينة الأرض .

وأصدرت النيابة العامة قرار الى قسم شرطة قويتنا بإجراء التحريات و العرض بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥ .

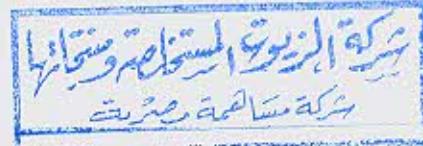
وتم رد المحضر للنيابة مرة أخرى بعدم التوصل الى أي اجراءات من جانب قسم الشرطة وتم حفظ المحضر وقد قامت الشركة بالتلطيم من قرار الحفظ الى المحامى العام و الذى قام برده الى رئيس نيابة شبين الكوم و الذى قام بالتأشير على المحضر بتاريخ ٢٠١٨/١١/٥ .

وأصدر المحضر فى حقهم .

وقد تم حفظ المحضر للمرة الثانية بعد عمل التحريات - وتم سرقة التحريات من نيابة قويتنا وهناك تحقيق ادارى يجرى مع المسؤولين بالنيابة وتم التلطيم من هذا القرار الى المحامى العام الأول و الذى أصدر قراره بالأرفاق بعد اتخاذ اللازم وتم التلطيم من هذا القرار أمام السيد / النائب العام بالقاهرة وتم تقديم مذكرة للسيد / محافظ المنوفية قيدت برقم ١٣١٥٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ بشأن الواقعه و لتمكن الشركة من الأرض بناء على توجيهات السيد معالى / رئيس الجمهورية بإزالة التعديات على أملاك الدولة حيث أن الشركة تتبع الشركة القابضة للصناعات الغذائية .

و أيضا تم الكتابة للشركة القابضة في هذا الشأن لمخاطبة السيد معالى / وزير التموين لمخاطبة السيد / محافظ المنوفية و السيد / النائب العام .

لم تنته الادارة من استكمال الاجراءات القانونية لوقف التعديات من بعض الاهالى على ارض الشركة بالباجور بمساحة ١٦٦٠ متر مربع .



الصانع

تضمن بند مشروعات تحت التنفيذ تحت التنفيذ الآتي :

أ - مبلغ وقدره ٢,٩٥٠ مليون جنيه قيمة مشروعات وحدة السليكت

و الذى ما زال لم يتم استلامه نظراً لوجود عيوب و الموضوع محل

نزاع قضائى بالدعوى رقم ٢٠٠٨/٣٨٣١ .

٢٠٠٨/٣٨٧١

هذه الوحدة مقام عنها الدعوى القضائية رقم م.ك اسكندرية وقد تم احالتها للخبر وكأن آخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦ والمعاينة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦ والجلسة الأخيرة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤، وقد اجلت جلسة ٢٠١٩/٣/١٣ للإطلاع على تقرير الخبر والإعلان .

هذا وحيث أصاب الشركة أضراراً مادية وآدية من جراء فعل المدعى عليها وتقاعسها وامتناعها عن تنفيذ الالتزام التعاقدى طبقاً للشروط و المواقف الفنية المعادة .

وعليه وجهت الشركة بذلك الجلسة طلباً عارضاً (طلب اضافي) بالزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي مبلغ وقدره خمسة ملايين جنيه تعويضاً مادياً جابراً عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بالشركة وموافاتها من كسب وما لحق بها من خسارة والفوائد القانونية من تاريخ صدوره الحكم نهائياً حتى تمام التنفيذ مع الإلزام بالمصروفات ومقابل الأتعاب .

هذا وتم اعلن الشركة المدعى عليها (الغرابلى) بالطلبات

الجديدة - (الطلب الاضافي العارض) لجلسة ٢٠١٩/٦/١٩

والدعوى محدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/٢/٢٦ للحكم .

ب- مبلغ وقدره ١٥٥ ألف جنيه قيمة كاميرات مراقبة و المبلغ مرحل منذ عامين ولم يتم البدء فى التشغيل حتى الان .

لم توافينا الادارة بمحاضر المطابقة لكميات الزيت التمويني المعبأ والمسلم للشركة القابضة خلال الفترة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ .

جارى اتخاذ اللازم نحو عمل المطابقة المطلوبة مع الشركة القابضة

تم دراسة الاصناف الرائدة وبطبيعة الحركة والتالفة المتواجدة بارصد المخازن في ٢٠١٩/٩/٣٠ كالتالى :

- خامات مساعدة منظمات تم تخفيضها من قبل بنسبة %٧٥ وتم استكمال التخفيض الى نسبة ١٠٠ حيث ان هناك

بعض الاصناف التي كانت تستخدم بقسم السلفنة والمتوقف منذ فترة طويلة مصل المادة الماصة للرطوبة وخامس اكسيد الفانديوم والسيلىكا جل واصبحت منتهية الصلاحية وباقى الاصناف وهى كوكونت مونو ايثانول اميد وديكروبيست فهى منتهية الصلاحية ايضاً وقد تم اخذ عينات منها وتحليلها وعمل امتداد لفترة الصلاحية لاستخدامها مرة اخرى فى التشغيل ان امكن وبنسب طبقاً لكافعاتها ونسبة المادة الفعالة بها .

بلغت قيمة المخزون الرائد ٧,٩ مليون جنيه والتالى ٢,٧٠ مليون جنيه وبطبيعة الحركة ٤٣٧ ألف جنيه بإجمالي ١١,٣٧ مليون جنيه وقد قدرت الشركة الإنخفاض في المخزون بمبلغ ٧,٦٨٠ مليون جنيه .



صورة

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / خالد حافظ عن الشخص المحدود للقواعد المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

<p>- بالنسبة لخامات المساعدة بمصنع محرم بك تم تخفيضها بنسبة ٧٥% من قبل ونظراً لطول فترة تخزينها وعدم استخدامها في التشغيل وأصبحت منتهية الصلاحية فقد تم عمل استكمال لها للتخفيض بنسبة ١٠٠% .</p> <p>- بالنسبة لخامات الرئيسية للمنظفات تم تخفيض البعض منها بنسبة ٧٥% من قبل وحيث أنها أصبحت لا تصلح للتشغيل فقد تم استكمال التخفيض بنسبة ١٠٠% علامة على إضافة أصناف أخرى مثل كبريتات الصوديوم والتي بها شوائب فقد تم ادراجها وتخفيضها بنسبة ١٠٠% .</p> <p>- بالنسبة لمخازن قطع الغيار تم عمل تخفيض للراوكد منها بنسبة ٥٠% بدمنهور وراغب ومحرم بك و ٢٥% منها للمستخلصة والجراج وهي نسبة كافية ومناسبة .</p> <p>بالنسبة لمخازن العبوات فقد تم عمل تخفيض للرواكد والبطني منها والتالف بنسبة ٧٥% من قيمتها وجاري عمل دراسة فنية أخرى لتحديد التالف منها واستكمال تخفيضه إلى نسبة ١٠٠% .</p>	<p>لم تقم الإدارة بعمل قياس لضريبة الدخل الموزجة في ٢٠١٩/١٢/٣١ علماً بأن قائمة المركز المالي أظهرت رصيد التزامات ضريبية بنحو ٤٥١٣ مليون جنيه مرحل منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٨ .</p>
<p>سيتم عمل التسوية اللازمة فور ورود الأسعار النهائية من الشركة القابضة للصناعات الغذائية .</p>	<p>تم حساب قيم الزيت الخام المستلم من الشركة القابضة على أساس الأسعار الواردة من الشركة القابضة في ٢٠١٩/٦/٣٠ .</p>



الصانع

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / خالد حافظ عن الفحص المحدود لقوائم المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١

بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦ تفضل السيد / وزير التموين بمخاطبة السيد / وزير المالية للنظر في تحديد قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الشركة القابضة والشركات التابعة لها بعد خصم ما يخص الشركات التابعة والشقيقة منها كمشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها وكذا المشتريات من الموردين المحليين ولهم بطاقات ضريبية منعاً للأزدواج الاقتصادي والضريبي للخضوع لهذا العبء أكثر من مرة وذلك لحين موافقة مجلس النواب على تعديل القانون فيما يخص أسس احتساب المساهمة التكافلية وإعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم .

وذلك في ضوء ما أحدثه الكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تطبيق حكم البند تاسعاً من المادة ٤٠ من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ من تغيير في طريقة حساب الإيرادات الخاضعة للمساهمة التكافلية لبعض الجهات كشركات التأمين والفنادق .

وفي ضوء ما سيسفر عنه رد وزارة المالية على كتاب معالي وزير التموين في هذا الشأن سيتم الالتزام به واجراء التصويب اللازم

قامت الادارة باحتساب مساهمه تكافلية عن ايرادات الفترة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ بانخفاض قدره ١,٩٢٠ مليون جنيه وذلك بعد خصم قيمة المشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والموردين المحليين من لهم ملف ضريبي وذلك بناء على خطاب من الشركة القابضة والتي طلبت فيه مراعاة ذلك عند اعداد القوائم المالية في ٢٠١٩/٦/٣٠ وقد قامت الشركة القابضة للصناعات الغذائية برفع مذكرة للسيد وزير التموين لمخاطبة السيد وزير المالية للبت فيها ولم يصل رد وزير المالية .

رئيس مجلس الإدارة وعضو المنتدب

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب / سمير عبد العظيم عبد الحميد

محاسب / مصطفى عبد العزيز محمد

